عبد المنعم علي عيسى

تهشم «بيت العنكبوت» غادر الحلم إلى الواقع

في البدء لا بد من القول إن مشروعاً كبيراً بحجم استعادة فلسطين، لتصبح لفلسطينييها، هو أمر لا يندرج في سياق «زراعة الأوهام» كما جهدت آلة الدعاية الصهيونية على تصويره، بل ساعدتها في ذلك نظيرة عربية لها احتوت من الأقلام والحناجر ما أكسب «الزوبعة» طابعاً أشبه بالإعصار، أقله لدى شرائح وازنة من الشارع العربي الذي اهتزت الصورة لديه بما يكفي لتبني قناعات راح يطلق عليها مسميات عدة من نوع «الواقعية» قبيل أن يصل الفعل إلى واحدة، كانت قد راجت مؤخراً، أطلق عليها اسم «البراغماتية» التي تعني قياس الأمور بالنتائج المستحصلة جراء القيام بها.

لكن مشروعاً طموحاً ومشروعاً، كهذا المشروع، يجب أن يقوم بالضرورة على تناغم تام ما بين عامليه الذاتي والموضوعي، بمعنى أن تقوم إستراتيجيته العليا على تجيير الموضوعي (الخارجي) لصبح في خدمة الذاتي (الداخلي)، وفي الحد الأدنى ألا يكون الأخير خادماً للأول أو مرتهناً له بدرجة تصبح فيها السياسات الناتجة عنه أشبه بفعل التكيف مع الأحداث الجارية في المحيطين الأقرب فالأبعد، وعليه فإن عملية «الهدم» وتفكيك البنيان تصبح عملية معاكسة لعمليات «البناء» التي اعتمدها العامل «الموضوعي- الخارجي»، والتي قادت إلى ظهور هذا «الوظائر» الذي ما انفك يدمي كياناتنا حتى بات الفعل معتادا بدرجة تشبه الإدمان.

قامت «دولة» إسرائيل على «عضائد» ثلاث، أولاها اصطناع مورث تاريخي دينى هدفه تأمين لاصق أيديولوجي لمكونات من الصعب إيجاد لواصق لها، ولا يهم هنا إذا ما كان ذلك المورث صحيحاً أم لا، طالما أن الفعل كان قد أنتج، من حيث النتيجة، إلى تبني الشرائح المستهدفة لذلك المورث، وثانيتهما تجيير الأحداث الجارية وجعلها في خدمة المشروع، وفي هذا السياق سنشهد نجاحاً سياسياً للقيمين عليه في إيجاد تلاقيات مع العديد من القوى الدولية التي راحت تنظر إلى ذلك المشروع على أنه «ضرورة» تصب في خدمة مصالحها في المنطقة التي راحت تتزايد منذ مطلع القرن العشرين، أما ثالثتهما فكانت في الذهاب نحو تثبيت «الجنين» بعد نجاح عملية «التعشيش»، الأمر الذي اقتضى التنقل من حضن إلى آخر، ومن ضفة إلى أخرى، تبعاً للتحولات الجارية في موازين القوى العالمية حيث سيشكل استبدال المظلة البريطانية، التي كانت ضامنة لقيام الكيان، بنظيرتها الأمريكية بدءاً من العام ١٩٦٤ ذروة العملية سابقة الذكر، دون أن يعني أنها كانت الوحيدة في ذلك السياق.

كانت عملية التمكين آنفة الذكر تقوم على محاور ثلاثة، أولها داخلي يجهد في تمزيق النسيج الوطني الفلسطيني ومحاولة فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة بغرض خلق واقع يقول باستحالة اندماج الاثنين تبعاً لدرجة التطور الاقتصادي المتفاوتة فيما بينهما، وكذلك لاختلاف السطح السياسي والثقافي الذي يفرضه التفاوت الأول، ولربما نظرت تل أبيب إلى إطلاق «صفقة القرن» زمن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على أنها الذروة في نجاح الإستراتيجية سابقة الذكر، وثانيها خارجي قريب يجهد في خلق تلاقيات سياسية – اقتصادية – ثقافية في المحيط ثم العمل على قولبتها بشكل تصبح فيه أشبه بجدر استنادية للكيان الذي ظل حبيس عقدة «الرعب» الإستراتيجي التي لا تغيب أبداً عن حساباته القصيرة المدى وكذا البعيدة منها، أما ثالثها الخارجي البعيد، أو نظيرتها في غزة التي كانت نارها تضطرم، في غالب الأحيان، تبعاً للتجاذبات الإقليمية وحالة الاستقطاب السائدة، دون أن يعني ذلك تشهدها تلك الموازين.

على امتداد سبعة عقود ونصف العقد يمكن لحظ أن صانع القرار الإسرائيلي نجح في خلق تناغم واضح فيما بين محاور التمكين سابقة الذكر التي اعتمدها، ولربما كان جزءاً من ذلك النجاح قد برز في المشهد بفعل عوامل لم تكن من صنع يدي ذلك الصانع، ما يمكن تصنيفه بـ«الظروف الخادمة» التي تعزز من فرص النجاح، لكن جزءاً كبيراً من تلك المعطيات راحت تشهد انقلاباً كبيراً، آفله في محوريها الأول والثالث، منذ مطلع العام الحالي، وتحديداً منذ بدء الحرب الأوكرانية التي تعد بتغيرات كبرى في ميزان القوى العالمي، ثم تعمقت مطلع شهر رمضان الجاري مع التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من أن التوقيت، أي شهر رمضان، يطرح إشكالية مهمة تقتضي إيجاد حلول لها، فعلى الرغم من أن استحضار الموروث الديني والتاريخي في إدارة صراع معقد كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هو أمر إيجابي وفاعل، لكن حصر الفعل في ذلك الاستحضار أمر له سلبياته أيضاً، ثم إن الاستناد إليه كلياً قد يلعب فعلاً دور السيف ذي الحدين.

في المحور الأول يمكن القول إن التحولات الجارية في الضفة الغربية والقدس قد تقضي إلى عصيان يطول حتى أجهزة السلطة الفلسطينية، وهذا سيفقد الأخيرة، ومعها كل «التفاهمات» التي جاء بها «أوسلو» ذائع الصيت، القدرة على الضبط ومعها مشروعية الاثنين، والفعل إذا ما حدث، فإنه سيحيل الضفة الغربية إلى كرة من النار يصعب التعامل معها، ولهذا أهمية استثنائية تفوق نظيرتها في غزة التي كانت نارها تضطرم، في غالب الأحيان، تبعاً للتجاذبات الإقليمية وحالة الاستقطاب السائدة، دون أن يعني ذلك أن الوضع في غزة لا يمكن أن يتغير بدرجة ما، على أنه فعل هو أقرب لوضع «الخارجي» في خدمة «الداخلي».

وفي المحور الثالث، الذي نقصد به الدولي، فإن الملامح التي تبشر بها الحرب الأوكرانية تشي بأن هذي الأخيرة هي أشبه بتمرين للصراع الأمريكي الصيني الذي بدأت نيرانه بالظهور تباعاً، والأهم لنا هنا في الحالة الفلسطينية هو تلك التراصفات الإقليمية، وفي الذروة منها دول الخليج، التي راحت تبدي استعداداً، خجولاً راهناً، تجاه استبدال القطب الأمريكي بنظيره الصيني الآخذ بالتبلور، وفي المسعى الأمريكي لمنع العملية السابقة يمكن التنبؤ بأن الحصار البحري الذي ستفرضه واشنطن وحلفاؤها على بكين، الذي كان المرمى الأبعد لتحالف «أوكوس»، من أجل قطع طرق التجارة، وطرق الطاقة أيضاً، عليها سوف يدفع بالمنطقة برمتها، بما فيها فلسطين المحتلة، لأن تصبح ساحة للصراع مما لا يحتمله «جيوبوليتيق» دولة الاحتلال، وهو سيكون أثقل بفعل دخول التحالف الأمريكي الإسرائيلي مرحلة تصبح فيها تلك «الدولة» عبئاً أكثر منها ذات فائدة، مع التذكير بأن الحالة السابقة كانت قد شهدت محطات بارزة بدأت في تموز ٢٠٠٦، ثم تناهت في حروب غزة الست ما بين ٢٠٠٨ و٢٠٢١ أي أظهر الكيان فيها كسلاً وظيفياً من النوع الضعيف.

المحور الثاني سيكون تحصيل حاصل، ومفاعيله ستكون مرتبطة بدرجة كبيرة مع المحورين الأول والثالث.

تهشم «بيت العنكبوت» اليوم بات أقرب من أي وقت مضى لأن يصبح فعلاً مشروعاً، حتى وإن كانت المشاهد القريبة توحي بعكس ذلك.

«النصرة» يؤدلج التعليم.. وسيرة «خطاب الشيشاني» تدرس في مدارس إدلب!

أثارت صور لأحد دروس المناهج المعتمدة من مدارس ما تسمى «دار الوحي الشريف» التابعة لما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واجهة له، جدلاً واسعاً، واتهامات للأخير بفرض مناهج تدعو إلى «الجهادية» بين الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها في إدلب.

وذكرت مصادر إعلامية داعمة للمعارضات والتنظيمات الإرهابية في سورية، أن الصور أظهرت درساً في كتاب اللغة الإنجليزية، للصف السادس بعنوان «أبطال المسلمين»، يتحدث عن الإرهابي السعودي المدعو «سامر السويلم» المعروف باسم «خطاب الشيشاني».

والشيشاني قائل من أحد أبرز قيادات ما عرف سابقاً بـ«الجهاديين العرب»، حيث قاتل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، وطاجيكستان، والشيشان، إلى أن تم قتله في العام ٢٠٠٢، من القوات الروسية.

وأسست «دار الوحي الشريف» في المدارس الزراعية الواخر عام ٢٠١٧ في مدينة إدلب، وأخذت بالتوسع في عموم مناطق سيطرة «النصرة»، حتى بات عددها اليوم ٤٢ مدرسة.

وتعتمد هذه «المدارس» على أساس الفصل بين الجنسين، ففي كل مدينة أو بلدة هناك مدارس للطلاب للذكور وأخرى للإناث، كما يُفصل في تلك المدارس بين المعلمين، فيحظر أن يدرس معلم في مدارس الإناث أو أن تدرس معلمة في مدارس الذكور.

وأوضح صحفي محلي في مناطق سيطرة «النصرة»، أن مدارس «دار الوحي الشريف» التي تديرها ما تسمى «حكومة الإنقاذ» الخاضعة التابعة لـ«النصرة»، تعتمد على مناهج خاصة يشرف عليها عدد من «الشرعيين» التابعين للتنظيم، إذ تقدم هذه المدارس مناهج تجمع المجالات العلمية والشرعية معاً.

وبين المصدر أن المدارس تركز بشكل أكبر على العلم الشرعي، حيث يهدف تنظيم «النصرة» إلى تنشئة جيل مؤدلج بشكل كامل.

وأشار إلى أن متزعم مليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، سابقاً، المدعو أبو جابر الشيخ، واحد من أبرز الإداريين على المدارس التابعة لـ«الدار»، الموزعة في أغلبية مدن وبلدات ريف محافظة إدلب الخاضع أغلبها لسيطرة «النصرة»، حيث يبلغ عددها ٤٢ مدرسة، وتضم ١٣٥٠٠ طالب وطالبة.

وفي حين تُساق الاتهامات لـ«النصرة»، بمحاولة تنشئة الجيل على الفكر الجهادي العالمي، أشاد البعض ممن يعتنقون الفكر الإرهابي بذكر «خطاب الشيشاني»، وغرد أحدهم «لولا نعمة التحرير، مهما حملت من أخطاء للمجاهدين والثوار، لم نكن لنرى مثل هذا الدرس في كتاب اللغة الإنجليزية للصف السادس في مدارس دار الوحي الشريف في مدينة إدلب السورية».

مناهج ما تسمى «دار الوحي الشريف» التابعة لـ «هيئة تحرير الشام» الإرهابية تدعو إلى الجهادية بين الأطفال في إدلب (عن الانترنت)

وكالات

داعش يستهدف «قسد» بـ١٦ هجوماً منذ «غزوة الثأر»

واصل تنظيم داعش الإرهابي تصعيده باستهداف مسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية العميلة للاحتلال الأميركي، وذلك عقب إعلان التنظيم مؤخراً عما سماها «غزوة الثأر لقتل الشيخين».

وهاجمت خلايا تنظيم داعش سيارة لميليشيات «قسد» على طريق بلدة كبش بريف الرقة الشمالي الغربي، كما انفجرت عبوة ناسفة بسيارة أخرى تابعة للميليشيات على طريق قرية السويدية غرب الرقة، من دون ورود معلومات عن حجم الخسائر البشرية وذلك حسب ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

وأشارت المصادر إلى أن هذه الهجمات التي ينفذها تنظيم داعش ضمن مناطق سيطرة «قسد»، تأتي بعد إعلان المتحدث باسم التنظيم المدعو أبو عمر المهاجر في السابع عشر من الشهر الجاري عن «غزوة الثأر لقتل الشيخين»، وهما الزعيم السابق للتنظيم أبو إبراهيم الفرشي والمتحدث الرسمي السابق باسمه أبو حمزة القرشي واللذان قتلا في أوائل شباط من العام الجاري بعملية شنتها قوات الاحتلال الأميركي في بلدة أطمة الحدودية مع تركيا شمال إدلب.

ولفتت إلى أنه بذلك ارتفع عدد الهجمات التي نفذها التنظيم منذ تاريخ بدء «غزوة الثأر لقتل الشيخين» إلى أكثر من ١٦ هجوماً في عموم مناطق سيطرة ميليشيات «قسد» في كل من دير الزور والرقة والحسكة وريف حلب.

ونتج عن تلك الهجمات وفقاً للمصادر، مقتل ١٠ هم ٨ مسلحين من ميليشيات «قسد» و«قوات الأسايش» التابعة لها وسائق فيما تسمى «مؤسسة عوائل الشهداء» في الرقة، ومسلح سابق في «قسد»، إضافة إلى إصابة ١٤ مسلحاً بتلك الهجمات التي جرت بطرق وأساليب مختلفة عبر هجمات مسلحة استهدفت حواجز ودوريات أو عمليات قتل أو بعبوات ناسفة.

وذكرت المصادر أنها أحصت ٧٨ عملية قامت بها مجموعات مسلحة وخلايا التنظيم ضمن مناطق سيطرة ما تسمى «الإدارة الذاتية» الانفصالية التي تسيطر عليها «قسد» منذ مطلع العام الجاري، تمت عبر هجمات مسلحة واستهدافات وتفجيرات.

ووفقاً لتوثيقات المصادر، فقد بلغت حصيلة القتلى جراء العمليات آنفة الذكر، ٥٤ قتيلاً، هم: ١٨ مدنياً، و٣٦ من مسلحي «قسد» و«الأسايش» و«تشكيلات عسكرية» (ميليشيات مسلحة) أخرى عاملة في مناطق «الإدارة الذاتية».

وكالات

لدعم هيمنته عليها وتغييرها ديمغرافياً
الاحتلال التركي ينشئ مجلس العشائر في عفرين

واصلت قوات الاحتلال التركي مشروع التغيير الديمغرافي في منطقة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي، وتغيير التركيبة السكانية فيها وخلق بيئة مساعدة مؤيدة لها بشكل كامل.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن الاحتلال التركي عمل على إنشاء ما يسمى «مجلس العشائر الكردية والعربية» في مدينة عفرين، من عشائر كردية وعربية موالية له من أبناء عفرين المتعاونين معه، لترسيخ نفوذه في المناطق التي احتلها من الأراضي السورية.

وبينت، أن الاحتلال التركي قام بإنشاء المجلس من خلال شخصيات محسوبة على ما يسمى «المجلس الوطني الكردي» الممثل في «الائتلاف» المعارض، وضباط سابقين فارين من الجيش العربي السوري من المكون الكردي.

وأشارت المصادر إلى أن الاحتلال التركي، وبمباركة الضابط الفار المدعو «م. س» والموجود في إحدى الدول الأوروبية، أقدم على إنشاء ٦ مجالس عشائر كردية خلال الأشهر الفائتة، وعلى تعيين شخصيات محسوبة على «المجلس الوطني الكردي» وشخصيات أخرى موالية له، كرؤساء لتلك العشائر.

وأوضحت، أن قوات الاحتلال التركي عقدت اجتماعاً في قرية مواسكو التابعة لناحية راجو، ترأسه المدعو «م. س» بوجوده أولئك وبعض الشخصيات الموالية للنظام التركي وشخصيات أخرى من «المجلس الوطني الكردي»، وتم الإقرار بتشكيل «مجلس العشائر الكردية» وتعيين الضابط الفار «م. س» رئيساً له.

كما تم الاتفاق على تشكيل ٦ مجالس أخرى بتراسها موالون للنظام التركي، بحيث تم إنشاء مجلس عشيرة في كل ناحية من نواحي عفرين والعشائر التي تم إنشاؤها هي «الهفيدي» و«رشوان» و«بيان» و«الشيخان» و«اكعكا» و«شكان».

مصادر في منطقة عفرين ذكرت في الثلاثين من الشهر الماضي، حسب موقع «أثر برس»، أن عدداً من ضباط مخابرات النظام التركي وصلوا إلى المنطقة، واجتمعوا مع كبار متزعمي الميليشيات المسلحة التابعة للاحتلال التركي، إلى جانب عدد من أفراد العشائر المنتشرة في المنطقة ممن يعرفون بولائهم للنظام التركي.

وأوضحت المصادر حينها أن الاجتماع تمخض عن الاتفاق على تشكيل ما يسمى «مجالس عشائرية كردية»، تحت ذريعة تفعيل دور العشائر في ضبط الأوضاع الأمنية بمنطقة عفرين، إلا أن الهدف الحقيقي هو تأطير كل عشيرة ضمن مجلس خاص بها، ما يضمن تفرقها ويسهل من عملية ضبطها والسيطرة عليها، إضافة إلى ترسيخ مسألة الانتماء العرقي والعشائري لدى أبناء تلك العشائر بعيداً عن الهوية الوطنية السورية.

وأشارت إلى أن النظام التركي عمل عن أذناب رأساً واحداً على مجمل ما يسمى «المجالس العشائرية»، تتبع له كل رؤوس تلك المجالس المنفردة، حيث عينت مخابرات النظام التركي المدعو علي سينو مسؤولاً عاماً عن العشائر، الذي ينحدر من ناحية راجو ويُعرف عنه ولاؤه التام للنظام التركي.

وذكر الموقع حينها أن النظام التركي أصدر تعليمات لمن أُطلق عليهم عفواً «شيوخ» المجالس الجديدة، بضرورة زرع الأفكار الاجتماعية بما يناسب المجتمع التركي، وتغيير ثقافتهم ومعتقداتهم وعاداتهم بإبعادهم بشكل تدريجي عن هويتهم الرئيسية.

وبدأ النظام التركي منذ احتلال قواته لمنطقة عفرين في آذار ٢٠١٨، بسلسلة من الإجراءات التعسفية الهادفة إلى تغيير الطابع الديمغرافي لمجتمع المنطقة، و«تتريك» كل المظاهر العربية السورية في المنطقة، بدءاً من التعليم وتغيير أسماء الشوارع والقرى والبلدات، وليس انتهاءً بعمليات توطين المسلحين الموالين له الذين وصلوا تباعاً في وقت سابق من عدة محافظات سورية.

«وكالات»

نفذت حملة دهم واعتقالات على أطراف «مخيم الرشيد»
بعد الحسكة.. «قسد» تفرض على النازحين في الرقة «بطاقة الوافد» وتربطها بالتجنيد

بينما نفذت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية حملة مداهمات واسعة في مخيم الرشيد على أطراف مدينة الرقة، اعتقلت خلالها عدة أشخاص من قاطني المخيم أغلبيتهم من أبناء مدينة دير الزور، فرضت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد»، قيوداً جديدة على النازحين في مناطق سيطرتها بمحافظة الرقة وطالبتهم باستخراج بطاقة الوافد وربطت عملية استخراجها والوثائق الرسمية الأخرى لفئة الشباب بـ«واجب الدفاع الذاتي».

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن «مكتب الدفاع الذاتي» وبالتنسيق مع «هيئة الداخلية» التابعة لـ«الإدارة الذاتية»، بدأت عملية ربط استخراج بطاقة الوافد وأي وثيقة رسمية أخرى لفئة الشباب (١٩٩٠ إلى آذار ٢٠٠٤) بـ«واجب الدفاع الذاتي أو تسوية وضع له»، حيث يمنع منحه أي وثيقة رسمية من مؤسسات «الإدارة الذاتية» إلا بعد مراجعة «مكتب الدفاع الذاتي» للنظر في وضعه.

وتسبب هذا الإجراء بشلل تام لحركة الشبان في سبيل استخراج أوراق رسمية «أوراق سيارة – رخصة سوق من المرور– بطاقة وافد» دفتر عائلة وغيرها» في ظل تزايد المخاوف من أن يتم تجنيد الشبان قسراً لزجهم في القتال في صفوف «قسد» بمجرد مراجعتهم للمكتب في الرقة الأمر الذي دفع أغلبيتهم للعزوف عن استخراج أي من هذه الوثائق.

وكان محافظ الحسكة اللواء غسان خليل أوضح رداً على سؤال لـ«الوطن» في وقت سابق حول هذا الإجراء الذي اتخذته «قسد» في الحسكة قبل الرقة، والمتمثل بمصادرة البطاقات الشخصية للأشخاص من مواليد المحافظات الأخرى، لإجبارهم على استصدار ما تسمى «بطاقة وافد»، أن هذا الإجراء موجه بالدرجة الأولى لأبناء محافظة دير الزور والذين يقيمون في الحسكة، وأضاف: «هم يحاولون تطويق كل من أجرى مصالحة مع الدولة مؤخراً في دير الزور كي يضبطوا هذه الأسماء وتوقيفهم، وخاصة أن قسماً من هؤلاء كانوا يقاتلون تحت إمرة «قسد» وقد رموا سلاحهم وعبروا نهر الفرات سباحة ووصلوا إلى دير الزور وأجروا المصالحة واستفادوا من هذه الفرصة التي منحها لهم الرئيس بشار الأسد».

وسبق أن أنفت «الإدارة الذاتية» في الرقة قرار منح التفلات للأهالي القادمين من العاصمة دمشق حيث تشترط على الوافدين إلى مناطق سيطرتها من مناطق سورية أخرى كفالة تسمى «بطاقة وافد» تزعم أنها «عبارة عن بطاقة تعريف».

«الإدارة الذاتية» تفرض على النازحين في الرقة «بطاقة الوافد» وتربطها بالتجنيد (عن الانترنت)

وفي خط موازٍ، نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مصادر محلية أن «قسد» اعتقلت كلاً من زياد الصالح وقاسم العزو وصالح الدي المنحدرين من محافظة دير الزور، إضافة إلى عدة أشخاص آخرين، بعد أن طوقت مخيم الرشيد على أطراف مدينة الرقة بعدد من الآليات والعربات العسكرية وبدأت تنفيذ المداهمات.

كما اعتقلت ميليشيات «قسد» شخصين من أبناء قرية حزيمة بريف الرقة الشمالي، بعد مداهمة منزليهما في القرية صباح أمس لأسباب مجهولة تزامناً مع حالة استنفار لمسلحي «قسد» تشهدها المدينة وحواجز الميليشيات داخلها.

وتنفذ ميليشيات «قسد» العميلة للاحتلال الأميركي، عمليات دهم واعتقال في مناطق سيطرتها شمال شرق سورية بشكل متكرر بذريعة ملاحقة خلايا تنظيم «داعش» الإرهابي، وغالباً ما يسقط ضحايا من المدنيين خلال تلك العمليات.

«وكالات»

عون يدعو الأوروبيين لتسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم

جدد الرئيس اللبناني، العماد ميشال عون، أمس، دعوته إلى تسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم وتقديم المساعدات اللازمة لهم، معتبراً أن «لبنان لم يعد يتحمل المزيد من التداعيات السلبية المترتبة على هذا النزوح».

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية، أن عون «أنار خلال لقائه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط سفن كوبمانس مسألة النازحين السوريين في لبنان وضرورة تسهيل دول الاتحاد الأوروبي عودتهم إلى بلادهم وتقديم المساعدات لهم فيها».

من جهة ثانية، أبلغ عون الموفد الأوروبي أن لبنان يدعم أي تحرك أوروبي لإحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وأن أي حل مستدام لأزمة الشرق الأوسط يبدأ بوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ ٧٤ عاماً، وأن يكون الحل عادلاً ودائماً وشاملاً وفاقاً مع مبدأ الدولتين وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

واعتبر عون، أن «ما يقوم به كيان الاحتلال الإسرائيلي من محاولات لتغيير الواقع على الأرض والتمادي في سياساته الاستيطانية التوسعية لا يساعد مطلقاً على أي محاولة لإنعاش مفاوضات السلام، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي. ولعل آخر ما حصل من تعديات على حرمة المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين فيه، خير دليل على النيات الإسرائيلية العدوانية».

وطالب عون أيضاً بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية التي ما زال يحتلها، وقال: إن «لبنان يرى أن استمرار احتلال أجزاء من أراضيه لا يساعد مطلقاً على البحث في أي عملية سلام قبل انسحاب الإسرائيليين من الأراضي اللبنانية المحتلة»، مرحباً في الوقت ذاته بأي دور أوروبي في المساعدة على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من أراضي لبنان.

في سياقٍ آخر، أصدرت منظمة «مجلس الاتحاد الأوروبي» تقريراً، كشفت فيه أن آلاف الأشخاص في بريطانيا والذين دخلوا عبر طرق غير شرعية من أجل اللجوء، معرضون للسجن أو الترحيل وفق مشروع قانون الجنسية والحدود الحكومي في إجراء يخالف القانون الدولي.

وجاء في تقرير المنظمة عبر الحكومية والمعنية بشؤون اللاجئين: «إن مشروع قانون الجنسية والحدود الحكومي، الذي أدانه الناشطون واعتبروه قانون مناهضة اللاجئين، وصل إلى مراحله النهائية في مجلس البرلمان البريطاني، بموجب هذا القانون، يمكن إدانة وسجن أكثر من ١٩ ألف شخص كل عام، لوصولهم إلى المملكة المتحدة عبر طرق غير نظامية، بغض النظر عن بلدهم الأصلي والظروف التي يفرون منها، أي يمكن أن يشمل القانون اللاجئين من أوكرانيا، وسورية، وأفغانستان، وإريتريا».

ووفق التقرير، فإنه «إضافة إلى مواجهة التجريم والسجن، فقد يرحّل اللاجئون أيضاً إلى رواندا، وكان من الممكن إرسال ١٧٢ شخصاً إلى رواندا عام ٢٠٢١ لو أبرمت الصفقة مع الدولة الواقعة في شرق إفريقيا، ومن المتوقع ألا يكون الرقم هذا العام أعلى بكثير».

وأدانت المنظمة مشروع القانون الجديد، بحكم معارضته للقانون الدولي كما هو منصوص عليه في اتفاقية اللاجئين. وبسبب التكلفة الباهظة لهذا العام لتنفيذ القانون، والمقدرة بـ٨٣٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً، ولفت التقرير إلى أكثر من ٥ آلاف من النساء والأطفال اللاجئين في بريطانيا، سيتم منعهم من لم شملهم مع أفراد أسرهم في المملكة المتحدة، كنتيجة مباشرة لمشروع القانون، وهو ما يلغي واحدة من الطرق الآمنة والقانونية للجوء، وذكرت المنظمة أن لم شمل عوائل اللاجئين، استخدم مؤخراً لجلب اللاجئين الأوكرانيين، ووفر طريقاً آمنة لأكثر من ٢٩ ألف شخص، من أجل اللجوء في بريطانيا على مدى السنوات الخمس الماضية.

ومؤخراً أقرت الحكومة البريطانية قانوناً جديداً يقضي بترحيل طالبي اللجوء الواصلين إلى بريطانيا منذ مطلع العام الحالي إلى دولة رواندا الإفريقية، بموجب تطبيق قانون الهجرة البريطاني الجديد.

وكالات

ندّد أمام مجلس الأمن بمواصلة دول غربية صم آذانها عن آثارها الكارثية على الشعب السوري
صباغ: التدابير القسرية انعكست سلباً على الأمن الغذائي وأدت لتراجع المستوى المعيشي

| الوطن

نددت سورية، أمس، بمواصلة بعض الدول الغربية صم آذانها عن الآثار الكارثية للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها أميركا والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، والتي انعكست سلباً على مستويات الأمن الغذائي، وأدت إلى تراجع المستوى المعيشي للسوريين بشكل كبير.

وقال مندوب سورية لدى الأمم المتحدة بسام صباغ في بيان سورية خلال جلسة لمجلس الأمن حول الشأن السياسي والإنساني في سورية: «اليوم يؤكد السوريون مجدداً إصرارهم على مواصلة كفاحهم لضمان أن مصير كل احتلال للأراضي السورية سيكون زوال مهما طال. وهذا ينطبق على الوجود الحالي غير الشرعي للقوات الأميركية والتركية في شمال شرق وشمال غرب بلادي، وعلى الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري».

وأوضح صباغ في البيان الذي تلقت «الوطن» نسخة منه، أن إنهاء هذا الوجود الأجنبي اللاشرعي يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وينهي رعاية تلك القوات للميليشيات الانفصالية والمجموعات الإرهابية، ويساعد في القضاء على بؤر تنظيمي داعش و«جبهة النصرة» الإرهابيين في مخيمي «الهول» و«الركبان»، ويتيح إعادة الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم لسلطات دولهم الأصلية، كما ينهي جميع أشكال التهجير والتغيير الديمغرافي ونهب الثروات الوطنية السورية ويعيد للسوريين مواردهم الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة، وتحسين الوضع الإنساني والمعيشي، ويوفر الظروف المواتية للعودة الطوعية والكريمة والآمنة للمهجرين.

وشدد على أن ما تعرضت له سورية خلال السنوات العشر الماضية جراء السياسات الذميرية والإجرامية لبعض الدول الغربية يستوجب مساءلة تلك الدول على حد إنهائها.

وأشار صباغ إلى جرائم الحرب، والجرائم في مخيمي «الهول» و«الركبان»، ويتيح إعادة الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم لسلطات دولهم الأصلية، كما ينهي جميع أشكال التهجير والتغيير الديمغرافي ونهب الثروات الوطنية السورية ويعيد للسوريين مواردهم الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة، محاولة لإنعاش مفاوضات السلام، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي. ولعل آخر ما حصل من تعديات على حرمة المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين فيه، خير دليل على النيات الإسرائيلية العدوانية».

وطالب عون أيضاً بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية التي ما زال يحتلها، وقال: إن «لبنان يرى أن استمرار احتلال أجزاء من أراضيه لا يساعد مطلقاً على البحث في أي عملية سلام قبل انسحاب الإسرائيليين من الأراضي اللبنانية المحتلة»، مرحباً في الوقت ذاته بأي دور أوروبي في المساعدة على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من أراضي لبنان.

وفي سياقٍ آخر، أصدرت منظمة «مجلس الاتحاد الأوروبي» تقريراً، كشفت فيه أن آلاف الأشخاص في بريطانيا والذين دخلوا عبر طرق غير شرعية من أجل اللجوء، معرضون للسجن أو الترحيل وفق مشروع قانون الجنسية والحدود الحكومي في إجراء يخالف القانون الدولي.

وجاء في تقرير المنظمة عبر الحكومية والمعنية بشؤون اللاجئين: «إن مشروع قانون الجنسية والحدود الحكومي، الذي أدانه الناشطون واعتبروه قانون مناهضة اللاجئين، وصل إلى مراحله النهائية في مجلس البرلمان البريطاني، بموجب هذا القانون، يمكن إدانة وسجن أكثر من ١٩ ألف شخص كل عام، لوصولهم إلى المملكة المتحدة عبر طرق غير نظامية، بغض النظر عن بلدهم الأصلي والظروف التي يفرون منها، أي يمكن أن يشمل القانون اللاجئين من أوكرانيا، وسورية، وأفغانستان، وإريتريا».

ووفق التقرير، فإنه «إضافة إلى مواجهة التجريم والسجن، فقد يرحّل اللاجئون أيضاً إلى رواندا، وكان من الممكن إرسال ١٧٢ شخصاً إلى رواندا عام ٢٠٢١ لو أبرمت الصفقة مع الدولة الواقعة في شرق إفريقيا، ومن المتوقع ألا يكون الرقم هذا العام أعلى بكثير».

وكالات

مندوب سورية لدى الأمم المتحدة بسام صباغ (عن الانترنت)

الأميركية وحلفاءها كامل المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها قواتها المنخرطة في صفوف هذا التحالف بالاشرعي، وأكد أنه إذا كان مجلس الأمن جاداً في وقف ومنع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية فلنبدأ ذلك فوراً بالتحقيق بما تم في الرقة المدمرة والباغوز.

وأشار صباغ إلى أن وفد سورية استمع باهتمام إلى إحاطة المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، وإحاطة السيدة جويس مسيوا التي رحبنا بزيارتها إلى سورية منتصف الشهر القادم لتعزيز التعاون القائم بين الحكومة السورية و«أوتشا»، والاطلاع على الأوضاع في الميدان.

وأوضح، أنه على الرغم من تناول هذه الإحاطات الدورية للأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها السوريون في مختلف أنحاء البلاد، فإن بعض الدول الغربية تواصل صم آذانها عن الآثار الكارثية للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها أميركا والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري.

وأكد أن تدابير الإرهاب الاقتصادي تلك أدت إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية والتنموية وتقلص الاستثمارات والتبادلات التجارية، وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة السورية، وزيادة الفجوة التمويلية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية، كما أعاقت استيراد المواد الغذائية والأدوية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الدوائية، والتجهيزات الطبية، ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، مما انعكس سلباً على مستويات الأمن الغذائي والتمتع بالحق في الغذاء، ومن ثم على تراجع المستوى المعيشي للسوريين بشكل كبير.

ولفت إلى أن تلك التدابير تعوق أيضاً عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في المجال الإنساني، وأضاف: «لقد أثبتت الوقائع بأن أي حديث عن استثناءات من تلك التدابير القسرية الجائرة هو مجرد ادعاءات لا أساس لها من الصحة».

وأكد أن تلك الدول تواصل عرقلة تطبيق أحكام القرار ٢٥٨٥ المتصلة بتعزيز مشاريع التعافي المبكر وزيادتها، لافتاً إلى أن الأمر بلغ ببعض الجهات الدولية إلى وقف دعم بعض برامج الهلال الأحمر العربي السوري.

وأشار إلى أن أميركا وحلفاءها الغربيين بما في ذلك حليفها التركي وأدواتهم من الميليشيات الانفصالية والمجموعات الإرهابية يواصلون عرقلة إيصال المساعدات من داخل الأراضي السورية، لتبرير استمرارهم بانتهاك السيادة السورية من خلال ما يسمى بآلية إيصال المساعدات عبر الحدود التي تشكل شريان حياة للتنظيمات الإرهابية.

وشدد صباغ على أن سورية وهي تحيي ذكرى عيدها الوطني السادس والسبعين فإنها أكثر تمسكاً بسيادتها واستقلالها ووحدتها أرضاً وشعباً، وأشد عزماً على إعادة الأمن والاستقرار وبسط سلطة الدول